

المحاولات الإسرائيلية الأخيرة لتغيير الواقع الجيوسياسي في القدس

كتبته [زينة الأغا](#)

دأبت إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ على الحد من قوة الفلسطينيين وملكياتهم وسكنهم في القدس، وعلى زيادة الوجود اليهود الإسرائيليين وسيطرتهم.

وفي حين لا تزال القدس الأرض الفلسطينية الوحيدة التي تضمها إسرائيل دون سند قانوني منذ ١٩٦٧، فإن التيار اليميني القومي في إسرائيل ما انفك يدعو علناً منذ أكثر من ٥٠ عاماً إلى ضم الأرض الفلسطينية المحتلة كاملة. وقد تمادت حكومة نتنياهو الحالية بعد انتخاب ترامب في طرح عدد كبير من الخطط والقرارات ومشاريع القوانين لتحقيق هذه الغاية.

والجدير بالذكر أن مشروع قانون القدس الكبرى لعام ٢٠١٧ يهدف إلى ضم المستوطنات المحيطة بالقدس، بما فيها معاليه أدوميم وجفعات زيف وبيتار عيليت وغوش عتصيون وهي سلسلة استيطانية ممتدة بين القدس والخليل. وكان نتنياهو قد أجل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ مشروع قانون القدس هذا إلى أجل غير مسمى **بضغط** من الولايات المتحدة التي كانت قلقها من ان إقرار هذا القانون قد يعيق الجهود الرامية إلى إحياء محادثات السلام. ولكن بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، صدرت **تقارير** تفيد بأن مشروع القانون قد يعود إلى الواجهة.

”سيمكن هذا الضم إسرائيلي من تهويد القدس وسيقف عائناً امام قيام الدولة الفلسطينية في المستقبل.“

وفي الوقت نفسه، وفي تطور أدهى من سابقه، أعلن حزب الليكود الحاكم الذي يتزعمه نتنياهو نهاية الشهر الماضي يهدف إلى تطبيق القانون المدني الإسرائيلي مباشرة على المستوطنات، ما يعني ضمها فعلياً. ومشروع القانون هذا نسخة من قرار اتخذته اللجنة المركزية لليكود بالإجماع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ومن المتوقع أن **يُطرح** مشروع القانون في منتصف شباط/فبراير. بالإضافة إلى ذلك، وافق الكنيست على مشروع قانون ينص على تطبيق السيادة الإسرائيلية على الجامعات الإسرائيلية المقامة بشكل غير قانوني على أراضي المحتلة في الضفة الغربية.

سوف تتأثر القدس بتدابير خطيرة بسبب خطة ضم المستوطنات. أولاً، ضم معاليه أدوميم سيحدث تغييراً ديموغرافياً حيث سيزيد عدد السكان اليهود الإسرائيليين في القدس زيادةً كبيرة. ثانياً، سوف يعني ضم منطقة E١ - وهي قطعة أرض مهمة استراتيجياً تبلغ مساحتها ١٢ كيلومتراً مربعاً تربط معاليه أدوميم بالقدس - استحالة قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً في المستقبل. فضلاً على أنه سيؤدي إلى ترحيل السكان البدو القاطنين حالياً في المنطقة E١.

سوف يغير ضم المنطقة E١ ومستوطنة معاليه أدوميم الواقع الجيوسياسي في فلسطين-إسرائيل. فبالإضافة إلى تمكين إسرائيل من تهويد القدس وفصل الفلسطينيين عن عاصمتهم المنشودة ومركزهم الاقتصادي والروحي، ستعوق عملية الضم أيضاً قيام الدولة الفلسطينية مستقبلاً.

توصيات سياساتية

١. بما أن إدارة ترامب لن تحرك ساكناً لثني الائتلاف اليميني في الكنيست، فإن على الدول الأخرى، والهيئات الدولية، وحركة المجتمع المدني المتنامية الداعمة لحقوق الفلسطينيين أن تمارس ضغوطاً مستهدفة على الحكومة الإسرائيلية لضمان أن أي محاولة إسرائيلية لضم الأرض الفلسطينية المحتلة ستكون باهظة الثمن.

٢. يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يقتصر على إصدار الإدانات المبتذلة حين تصادر إسرائيل أو تُتلف مساعداته الإنسانية وهي في طريقها إلى المجتمعات المستضعفة مثل قرية الخان الأحمر البدوية الفلسطينية في المنطقة E1. بل عليه أن يُحاسب إسرائيل من خلال الضغوط الدبلوماسية - كالاقرار بالدولة الفلسطينية - والعقوبات الاقتصادية.

٣. يجب على السلطة الفلسطينية أن تعلن صراحة إن تنفيذ مشروع قانون القدس الكبرى أو مشروع قانون الليكود سوف يسرع في إنهاء أشكال التعاون كافة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهذا سيساعد السلطة الفلسطينية أيضاً في استعادة بعض الشرعية.

٤. يجب على وسائل الإعلام الرئيسية في الغرب ووسائل الإعلام الأخرى أن تراقب محاولات الضم عن كثب وهي تتبلور في أروقة الكنيسة.

تستند هذه المذكرة السياسية إلى موجز سياساتي لزينة الأغا من المقرر نشره في آذار/مارس. لمزيد من المعلومات أو لإجراء المقابلات، يرجى الاتصال بزينة الأغا zena@al-shabaka.org.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وحققهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الإلكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الإلكتروني التالي: contact@al-shabaka.org الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

زينة الأغا هي زميلة سياسية في الشبكة، تتركز خبراتها حول السياسات والدبلوماسية والصحافة. عملت سابقاً في السفارة العراقية في باريس، والوفد الفلسطيني في منظمة اليونسكو، وفي مجلة الإيكونوميست. لها مقالات رأي ومساهمات إعلامية في صحيفة ذا إنديبندنت، وإل بايس، وبرنامج ذا وورلد الذي تبثه الإذاعة العامة الدولية، وبي بي سي وورلد سيرفيس، وبي بي سي العربية.